

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

مليون دينار أرباح لـ «المشتركة»

ارتفعت أرباح شركة المجموعة المشتركة للمقاولات، بنهاية النصف الأول من العام الحالي بنسبة 378٪. وبحسب النتائج المعلنه على موقع البورصة، فإن الشركة حققت 1,05 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 219 ألف دينار للنصف الأول من 2016. وقالت الشركة في البيان، إن نمو أرباح الفترة يعود إلى زيادة مجمل الربح الخاص بمشروعات الشركة الأم (الكويت) مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

لماذا تعزف المؤسسات الأجنبية عن الاستثمار في الأسهم الكويتية؟

التداول الحر يفرض غموضاً حول من يسيطر فعلياً على الشركات

متوسط مستوى التعويم الحر في كل قطاع حيث يبلغ متوسط جميع القطاعات الفرعية أقل عن 50٪، وفي حالتين هما البضائع الاستهلاكية والرعاية الصحية يقل المتوسط عن 25٪، وهو الحد الأدنى المتعارف إدراج الشركات التي تسجل مستوى أقل منه في البورصة الرئيسية، ويبلغ المتوسط عبر كل الشركات غير المالية 38,1٪، بما في ذلك الشركات المالية غير المصرفية والبنوك (أي جميع الشركات الكويتية المدرجة)، ويرتفع المتوسط إلى 44,8٪، أي أقل بكثير من 63,3٪، وهو متوسط جميع الأسواق الناشئة.

وتؤكد الدراسة على أن مثل هذه المستويات المنخفضة من التعويم الحر، على غرار الميزانيات العمومية التي تتضمن حجماً كبيراً من الاستثمارات غير الأساسية، تعد بمنزلة عوامل محبطة للمستثمرين. فكلما انخفض التعويم الحر كان صعباً على المستثمر المؤسسي تحقيق وضع مهم ذي مغزى، مؤكداً على أنه يجب أن يكون لدى المساهمين فهم واضح لمن يسيطر على النشاط وأن يكون لهم صوت في قرارات الشركة. وقد تضمنت التعويمات الحرة المنخفضة السيطرة من قبل المجموعات التي لا تتماشى دوافعها بالضرورة مع المؤسسات المساهمة وتظهر قديراً ضئيلاً من الشفافية حول من يسيطر فعلياً على الشركة.

يفضي إلى ربحية أسوأ.
الشركات الزميلة

وقالت الدراسة أن المستثمرين الخارجيين قد يرون الاستثمارات في «الشركات الزميلة» على أنها مصدر لعدم وضوح الرؤية، وما لم تكن الشركة الزميلة مدرجة بصورة مستقلة، فلن تحظى بإمكانية الوصول إلى البيانات المطلوبة، وبالتالي تفقد القدرة على التنبؤ الدقيق بأرباح الشركة الزميلة في المستقبل.

وأوضحت أنه لن تكون هناك قدرة على القياس من واقع البيانات المالية الدور الذي تلعبه الشركة الأم في إدارة الشركة الزميلة، حيث يسري وضع الشركة الزميلة على الشركة التي تزيد نسبة الملكية فيها على 20٪، ولكن أقل من 50٪. ويجوز لإدارة الشركة الأم أن تدير الشركة الزميلة، أو أن يكون لها قدر ضئيل من السيطرة عليها، أو ربما لا تسيطر عليها بالمطلق.

وكشفت الدراسة أن الشركات التي لها استثمارات كبيرة في الشركات الزميلة والأوراق المالية والعقار قد يكون نظرة مستقبلية أكثر غموضاً، وقد يؤدي ذلك إلى إحجام المستثمرين عن الحصول على حصص ملكية فيها، مشيراً إلى أن الأصول غير الأساسية بلغت نسبتها 14٪ من إجمالي أصول الشركات غير المالية في نهاية العام 2015.

التداول الحر

وأوضحت الدراسة



منها (سواء سلبياً أو إيجابياً) بأكثر من 25٪ بسبب إيرادات الاستثمار من الأوراق المالية أو العقار. وإضافت أن تلك الاستثمارات تعكس ارتفاع المخاطر المرتبطة بما يسمى «الهيكل الهرمي»، فمثلاً، فإن انخفاض أسعار أسواق الأوراق المالية، بسبب التأثير المباشر على الربحية، يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الهبوط في سوق الأوراق المالية، مما

والاتصالات، ولكن في غالبية الحالات كان الفرق كبيراً. وأكدت الدراسة على أن محافظ استثمارات الأعمال غير الأساسية ذات الحجم الكبير من شأنها إحداث حالة من عدم الوضوح للمستثمرين في محاولتهم التنبؤ بالأرباح المستقبلية، في العام 2015، ومن أصل 82 شركة غير مالية مدرجة تأثر صافي الربح لـ 27 شركة

كبيرة لرأس المال الأجنبي إلى الداخل. **استثمارات غير أساسية** وأشارت الدراسة إلى أن الاستثمارات غير الأساسية التي تقوم بها الشركات غير المالية المدرجة في الكويت كان لها أثر سلبي بالغ على الربحية في العام 2015. فعلى سبيل المثال، ومن خلال نزع الأصول والإيرادات المتعلقة بالاستثمارات في العقار

كبيرة لرأس المال الأجنبي إلى الداخل. **استثمارات غير أساسية** وأشارت الدراسة إلى أن الاستثمارات غير الأساسية التي تقوم بها الشركات غير المالية المدرجة في الكويت كان لها أثر سلبي بالغ على الربحية في العام 2015. فعلى سبيل المثال، ومن خلال نزع الأصول والإيرادات المتعلقة بالاستثمارات في العقار

الأجانب يحظون بفرصة ضئيلة في عملية اتخاذ القرار على مستوى الإدارة

الاستثمارات الكبيرة في الأوراق المالية والعقار تضع نظرة مستقبلية أكثر غموضاً للشركات

الارتقاء إلى سوق ناشئ يستلزم تدفقات كبيرة لرأس

المال الأجنبي

تكسب الميزانيات باستثمارات في «الشركات الزميلة» مصدر لعدم وضوح الرؤية

كشفت دراسة حديثة صادرة عن معهد الدراسات المصرفية أن هناك العديد من العوامل التي أثرت على أداء البورصة الكويتية خلال الفترة الماضية منها أداء الاقتصاد الكلي وكذلك الجانب السياسي، بالإضافة إلى البنية القانونية واتجاهات عوائد الأوراق المالية والتنبؤات بالعوائد القطاعية والنزعة إلى المخاطر.

وأشارت الدراسة التي حملت عنوان «تحليل الشركات المدرجة في بورصة الكويت» إلى أن العديد من تلك العوامل ربما كانت السبب في اختلاف الأداء بين دبي والكويت.

وأضافت أن انخفاض التقييمات وانخفاض حجم التعامل في السوق بين الأسهم الكويتية للشركات غير المالية قد يعكس بعض القضايا المتعلقة بالحوكمة، مثل انعدام التركيز على عمليات النشاط الأساسية والفكرة السائدة بأن المساهمين الخارجيين يحظون بفرصة ضئيلة للغاية للتأثير في عملية اتخاذ القرار على مستوى الإدارة.

وأوضحت الدراسة أن هذين العاملين قد يمثلان عنصراً محبطاً للمستثمرين الأجانب، وقد يدعو ذلك إلى استمرارية احتمال أن تظل الكويت مصنفة كسوق ناشئ «ناشئ»، بدلاً من «ناشئ»، مشيراً إلى أن الارتقاء من وضع السوق الحدي إلى الناشئ قد يستلزم تدفقات

الشركات تحصل تمويلاً بعائد أقل من 5٪

الإقراض الرخيص يعوق إنشاء سوق دين كويتي

محمود فاروق

جهة الإصدار	الحجم والعملة	تاريخ الإصدار
بنك برفان	500,000,000 دولار أمريكي	2016/9/7
بنك بوبيان	250,000,000 دولار أمريكي	2016/5/10
مؤسسة الخليج للاستثمار	450,000,000 رينغيت ماليزي	2016/3/14
شركة مشاريع الكويت (كيبكو)	500,000,000 دولار أمريكي	2016/3/8
بنك الكويت الوطني	700,000,000 دولار أمريكي	2015/4/1
بنك برفان	500,000,000 دولار أمريكي	2014/9/23
كويت انرجي	250,000,000 دولار أمريكي	2014/7/23
شركة مشاريع الكويت (كيبكو)	500,000,000 دولار أمريكي	2014/11/30
مؤسسة الخليج للاستثمار	500,000,000 دولار أمريكي	2012/11/21
مؤسسة الخليج للاستثمار	117,000,000 رينغيت ماليزي	2012/5/29
مشاريع الكويت (متنوعة)	2,000,000,000 دولار أمريكي	غير متوافر
مشاريع الكويت (متنوعة)	229,249 ديناراً كويتي	غير متوافر
المركز المالي الكويتي (المركز)	22,000,000 دينار كويتي	2011/12/19
شركة تمويل الإسكان	2,575,000 دينار كويتي	2015
شركة العقارات المتحدة	60,000,000 دينار كويتي	2013/6/24
الارجان للتطوير العقاري	21,131,621 ديناراً كويتي	2012/4/11

المصدر: البيانات المالية للشركات قاعدة بيانات الإصدارات

يبقى تمويل الاستثمار أكبر المشكلات التي تواجه نمو الشركات وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وضمن إبراز مصادر التمويل الحديثة تأتي أدوات الدين من السندات والصكوك التي يفتقر السوق الكويتي إليها بشدة حيث لا يوجد تنظيم لسوق دين محلي حتى الآن نتيجة لمعوقات كبيرة في مقدمتها صعوبة منافسة البنوك التجارية التي تقدم تمويلاً رخيصاً للشركات وغياب الإطار التشريعي اللازم لذلك، ولكن عدم وجود تلك السوق حتى الآن يحرم اللاعبين الرئيسيين بالاقتصاد الكويتي من العديد من المزايا وذلك بحسب تقرير مصرفي حصلت «الأنباء» على نسخة منه.

لخص التقرير تلك الأضرار التي يعاني منها الجميع لغياب سوق دين محلي في النقاط الخمس الآتية:

1 - وجود صعوبة أكبر في الحصول على مشرتين للإصدارات الجديدة من السندات المقومة بالدينار الكويتي، مع احتمال ارتفاع التسعير إلى مستويات أعلى.

2 - اضطراب مصدري الديون القابلة للتداول إلى قبول مخاطر العملات أو التكاليف المرتبطة بتحوط العملات.

3 - مواجهة الشركات الأصغر حجماً، التي تقل فيها إمكانية إصدار سندات دولية، لمعوقات في خيارات التمويل.

4 - انخفاض قدرة المستثمرين الكويتيين على تنوع محافظ استثماراتهم المحلية لأكثر من الأسهم والعقار.

5 - عدم وجود منحي عوائد للدين الكويتي، ففي الأسواق المالية الناضجة، توفر مخنجات العوائد أداة مهمة لتسعير المخاطر، وتسهيل قيام واضعي السياسات

على البنوك

استكشاف أدوات

تمويل جديدة

توائم التغيرات

المتوقعة

عدم وجود سوق

دين محلي لا

يمنع الشركات

من إصدار سندات

بتقييم الأوضاع الاقتصادية وأحوال السوق. وأكد التقرير الصادر عن معهد الدراسات المصرفية أن عدم وجود سوق محلي لا يؤدي بطبيعة الحال إلى منع الشركات الكويتية من إصدار سندات دين أو صكوك، فهناك عدد من الشركات الكويتية لديه إصدارات سندات قائمة حالياً مقومة بالدينار الكويتي وكذلك سندات دولية. ويشير التقرير إلى أن هناك 11 مؤسسة فقط لها إصدارات سندات قائمة. وتعتبر البنوك أكبر الجهات المصدرة حيث يجب على كافة الشركات النظر للسندات على أنها مصدر مهم من مصادر التمويل، وكما كان جيداً لاستثمار السيولة الفائضة، الأمر الذي يساعد تلك الشركات على تحسين عملية المواءمة بين فترات الموجودات والمطلوبات الخاصة بها. ويرى التقرير أنه نظراً إلى وجود عدد كبير من شركات الاستثمار في

الكويت، سواء المدرجة أم غير المدرجة، فمن المتوقع أن يكون هناك اهتمام قوي بتأسيس سوق للدين، ووجود طلب كاف على أسواق الدين المالية لاستيعاب أدوات الدين. وباختصار، فإن تنمية أسواق الدين المالية قد يزود البنوك المحلية الراغبة في المشاركة أو في توسيع نطاق خدماتها المصرفية الاستثمارية بفرص هائلة في هذا الصدد.

ومن الواضح أن ذلك يعكس الافتقار إلى البنية التحتية المتعلقة بسوق الدين المالي. كما يعكس انخفاض أسعار الفائدة المتوفرة للشركات المقترضة. وعلى سبيل المثال ففي عام 2015، فإن 75٪ من جميع التسهيلات الائتمانية قد تم تسعيرها بأقل من 5٪ في حين أن السندات ذات السعر الثابت والمقومة بالدينار والمصدرة من مشاريع الكويت والمركز قد تم تسعيرها بين 4,75٪ و5,65٪.

تحت رعاية دولة نائب رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية
الأستاذ غسان حاصباني وزير الصحة العامة

المؤتمر الدولي الثالث للهندسة الطبية والإكلينيكية
في الدول العربية

٢٠ - ٢٦ أكتوبر ٢٠١٧ || فندق هيلتون الحبتور غراند || بيروت || لبنان



سجل الآن

التسجيل المبكر
حتى ٣١ أغسطس
\$70٠

التسجيل متأخر
حتى ٢٢ أكتوبر
\$٧٠٠

انضم إلى شبكاتنا الاجتماعية





تواصل معنا

www.bio-clinic.net

info@bio-clinic.net

بالتعاون مع








بروت | الهاتف: +961 1821 421 | الفاكس: +961 3365 181 | البريد الإلكتروني: +961 11460 2332 | الهاتف: +961 11460 2316